

زملائي الأعزاء في مقار الرئاسة،

لا شك أن العديدين منكم قد تلقوا نسخة من كتاب السيد رمضان العمري المراقب المالي الذي سيفادرنا قريباً والذي قام بإرساله قبل وقت قصير من انفلاكه عن العمل.

من المؤسف حقاً تعتميم رسالته على نطاق واسع داخل الوكالة بالإضافة إلى أشخاص آخرين من خارجها. وقد تضمنت الرسالة الكثير من الإدعاءات والاتهامات، وكان العديد منها غير مثبت وبعض منها كان يعبر عن خلافه الشخصي حيال قضايا إدارية فيما كانت بعض تلك الإدعاءات مجرد تأويل خاطئ للحقيقة. إن قراراه بتعيم رسالته خارج القنوات المعهود بها قد أدى إلى وصولها إلى الصحافة. ونتيجة لذلك، فإن أفعاله يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالأونروا ولللاجئين الفلسطينيين الذين تقوم الوكالة على خدمتهم. ولهذا السبب، فإنه لمن دواعي أسفني أن أجدد نفسي مضطراً للكتابة إليكم في هذه اللحظة.

لقد قدم السيد رمضان العمري استقالته في أيار بعد نقاشات مطولة وتفكير عميق. وفي ذلك الوقت، قمت بقبول طلبه للتقاعد المبكر والإعراب عن احترامي وتقديرني لسنوات خدمته في الأونروا والتي قام خلالها بإنجاز الكثير. وتم التوصل إلى اتفاق مشترك بخصوص مغادرته لنا، وكان ذلك الاتفاق أكبر بكثير مما قد يتوقعه المرء في ظل هذه الظروف، إلا أنني شعرت أن ذلك الاتفاق في محله نظراً للسنوات العديدة التي أمضاها مثفانياً للأونروا ولللاجئين

ففي رسالته التي وجهها لي، أبدى السيد العمري عدم موافقته على قضايا تتعلق بالإدارة والإصلاح. وهذه هي القضايا التي مستمرة في الخلاف بشأنها. إنني أعي أن السيد رمضان العمري قد قام بانتقاد خطة التطوير التنظيمي أمام العديدين منكم وفي عدة مناسبات. أن خطة التطوير التنظيمي متاغمة مع الإصلاح الإداري الذي يأخذ مجراه في منظومة الأمم المتحدة. لقد تم البدء بالعملية وبنتنفيذها بالاشتراك مع الدول المضيفة ومع الجهات المانحة للأونروا، وتم تصديقها بعد مشاورات مطولة